النشرة الشهرية لمعلومات السوق بالسودان

النشرة #34 أكتوبر 2010

المحتويات:

1. رزنامة الحبوب (الذرة والدخن) – القطاع المطري والمروي ومعدلات التضخم
2. أسعار الجملة الاسمية والحقيقية للحبوب (أشكال)
3. معايير التبادل التجاري وأسعار الخراف البلدية (أشكال)
4. تحليل السوق

الملخص:

اظهرت أسعار الذرة إنخفاضاً ما بين أغسطس و سبتمبر في معظم الأسواق المرصودة، و إن كانت لا تزال إلى حد ما أعلى من متوسطاتها للفترة سبتمبر 2005-2009 .وقد أشارت مصادر الجهاز المركزي للإحصاء أيضا الى أن التضخم فى أسعار المواد الغذائية انخفض من حوالي 20 ٪ فى مايو الى نحو 10 ٪ في سبتمبر 2010 . وبلغت نسبة الإنفاق الأسر على الغذاء في السودان 61.4% خلال 2009 . مما يعني أن الأسرة في السودان تنفق فى المتوسط أكثر من ثلاثة أخماس مجموع منصرفاتها على المواد الغذائية.

وقد بينت توقعات المحاصيل وحالة الغذاء الصادرة من منظمة الأغذية والزراعة أن أسعار القمح العالمية زادت نسبة تتراوح من 60 إلي 80 ٪ خلال الفترة يوليو الى سبتمبر 2010 بسبب انخفاض العرض. و إن كان هذا المستوى العالى لاسعار المحاصيل لا يزال أقل من ثلث ذروة الأسعار في عام 2008، ومع ذلك فإن من المتوقع أن ترتفع فاتورة الواردات للبلدان المستوردة بنحو 8 ٪. يجدر بالذكر أن السودان يستورد حوالي 2 مليون طن متري من القمح والدقيق كل عام، و بالرغم من ذلك لم تؤثر هذه الزيادات علي ما يدفعه المستهلك نتيجة إستمرار الحكومة في دعم هذه السلعة الاستراتيجية. ومن ناحية أخري ارتفعت أسعار القمح المنتج محلياً في الخرطوم من 103 جنيه (للجوال سعة 90 كيلوجرام)فى شهر يوليو إلي 120 فى سبتمبر 2010 (اي بنسبة 16%).

هذه الإصدارة هي الرابعة و الثلاثون من نشرة التحديث الشهري لمعلومات السوق بالسودان، والتي صممت خصيصاً لتزويد متخذي القرار والباحثين بالسودان بالأسعار الجارية واتجاهات السوق. إن المصادر الأساسية لمعلومات السوق بالولايات الشمالية الخمسة عشر هي وزارة الزراعة الاتحادية، وزارة الثروة الحيوانية والسمكية وشركة خدمات الثروة الحيوانية. تركز الإصدارة بصفة أساسية على البيانات الخاصة بالذرة، الدخن، القمح، الإبل، الأغنام، الماعز والأبقار وذلك لأن مجموعة هذه السلع هي الأهم للأمن الغذائي والأكبر حجماً في التجارة والاستهلاك.

مشروع سيفسيا (SIFSIA) هو مشروع ممول من قبل المفوضية الأوربية ومنفذ بواسطة حكومة الوحدة الوطنية بالسودان والفاو. ليس بالضرورة أن يكون ما ورد في هذه الإصدارة ممثلاً لوجهة نظر المفوضية الأوربية بالسودان أو حكومة السودان أو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). رجاءً إرسال مقترحاتكم إلى Yahia.Awadelkarim@fao.org alemu.asfaw@fao.org

رسم بياني رقم 1 : أسعار الجملة الحقيقية (للذرة الفترية) بالخرطوم (سبتمبر 2006 – سبتمبر 2010)

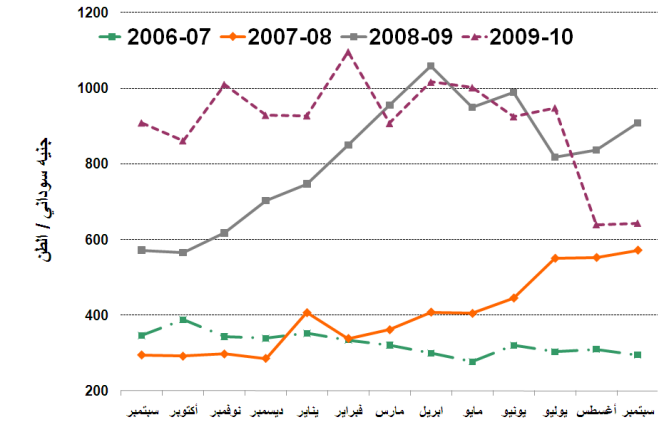

رسم بياني رقم 2 : مقارنة بين سعر التكافؤ للتصدير والأسعار المحلية للذرة بالقضارف للفترة (سبتمبر 2005 – سبتمبر 2010)

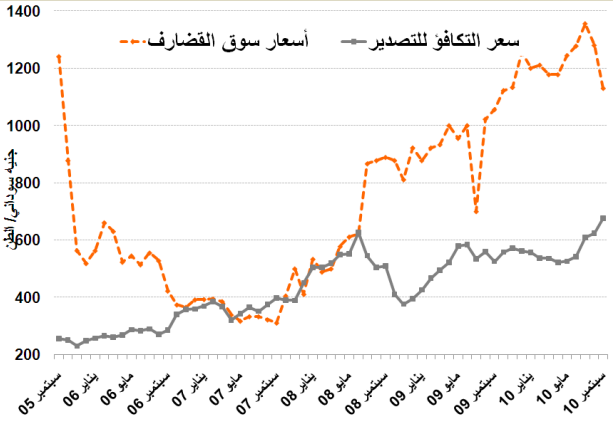

المصدر : بيانات وزارة الزراعة والغابات والجهاز المركزي للإحصاء. الأسعار العالمية من(وزارة الزراعة الأمريكية ومجلس الحبوب العالمي http://www.fao.org/es/esc/prices)

مشروع سيفسيا ممول من قبل المفوضية الاوربية ومنفذ بواسطة حكومة الوحدة الوطنية بالسودان و منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو. يهدف البرنامج الى رفع القدرات لحكومة الوحدة الوطنية في جمع و تحليل وتوزيع معلومات الأمن الغذائي. http://www.fao.org/sudanfoodsecurity

SIFSIA project is funded by European Union Stabex Funds and jointly implemented by the Government of National Unity (GNU) and the Food and Agriculture Organization of the UN (FAO). The project aims at strengthening the government capacity in collecting, analysing disseminating, and utilizing food security information. http://www.fao.org/sudanfoodsecurity

الشكل 1 : توقيت المواسم الزراعية و فترات نقص الغذاء في شمال و جنوب السودان) المصدر : FEWSNET

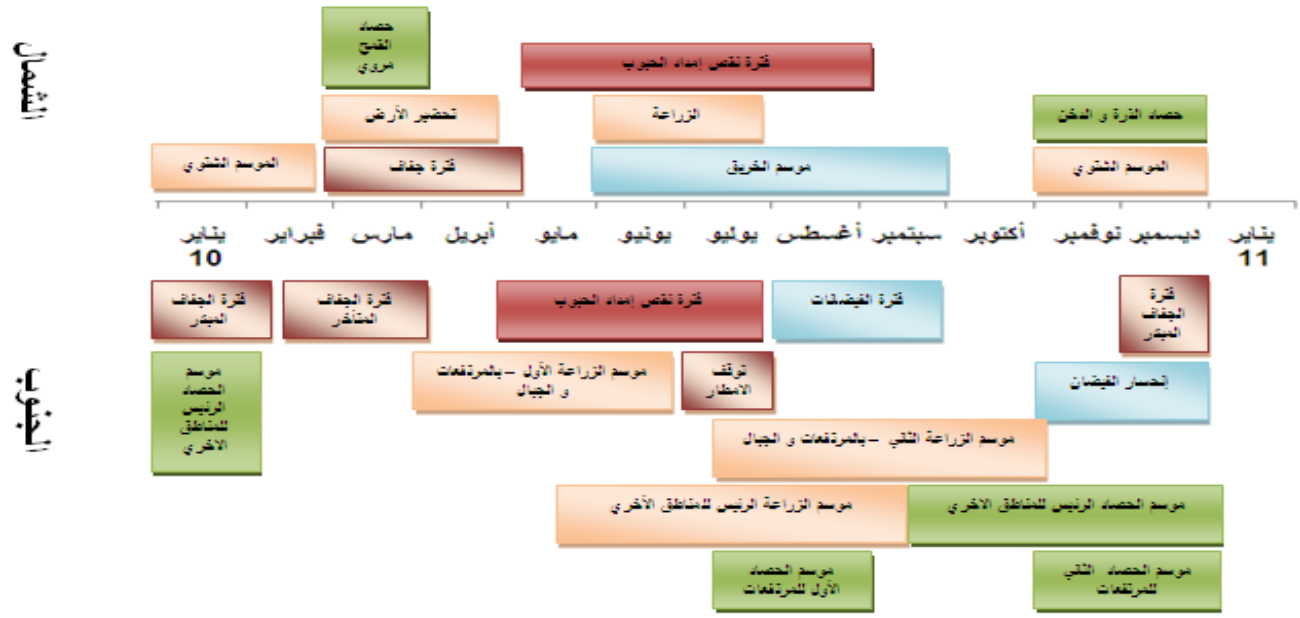

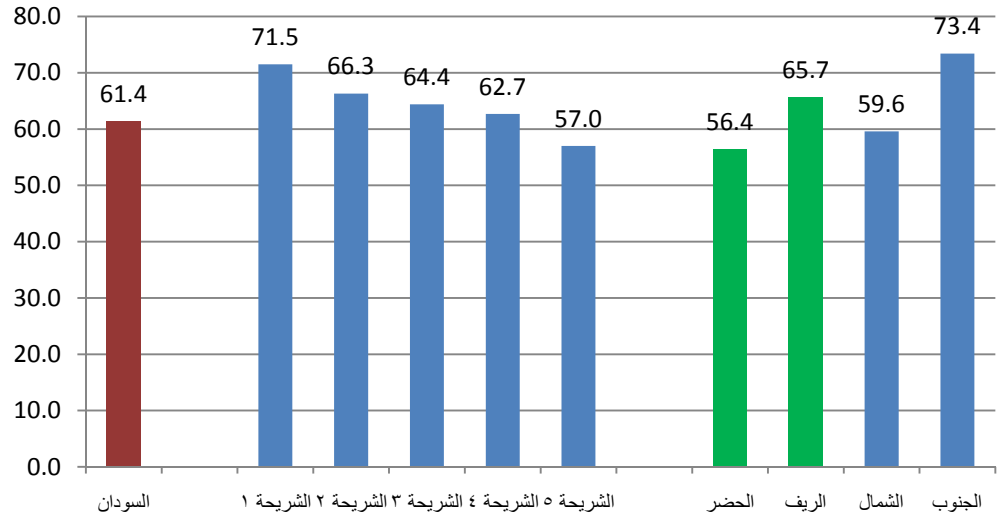

الشكل رقم 2 : معدلات الإنفاق علي الغذاء من الدخل الكلي في السودان (%)

المصدر: المسح الإحصائي لدخل و منصرفات الاسرة ، سفسيا ، وزارة الزراعة و الغابات و الجهاز المركزي للإحصاء سبتمبر 2009

رسم بياني 3 : الزيادة النسبية للأسعار – الأرقام القياسية للسلع الغذائية/ الأرقام القياسية للسلع غير الغذائية في السودان (سبتمبر 2009– سبتمبر 2010)

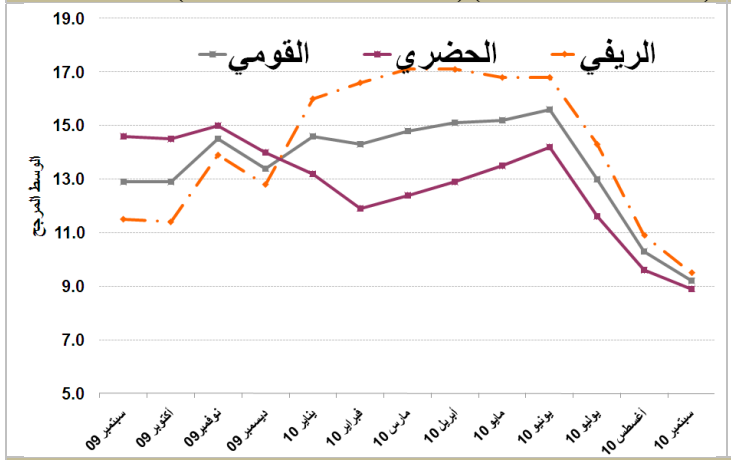

رسم بياني 4 : معدلات التضخم الشهرية بالسودان (سنة الأساس 2007 = 100) (سبتمبر 2009– سبتمبر 2010)

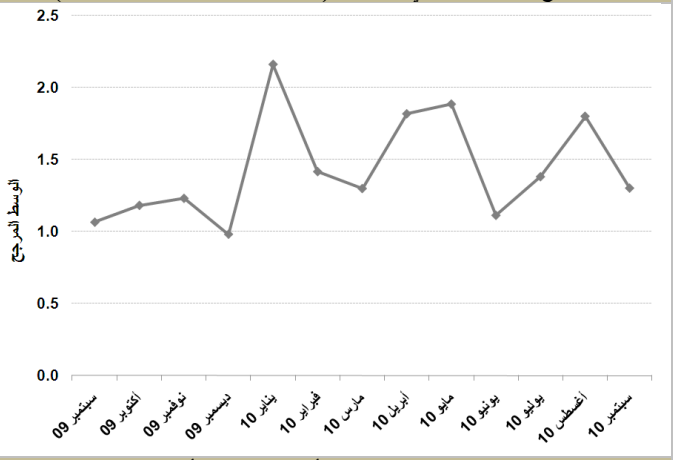

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم – السودان – الخرطوم.
ملحوظة: تم تحليل الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للزيادة السنوية في الأسعار واتجاهات معدلات التضخم واتضح إنها تعتبر مؤشراً لتحليل اتجاهات الدخل لكل المجموعات. كما تمت مراجعة الأرقام القياسية للمستهلك منذ ديسمبر 2008 وذلك استناداً على مراجعة مسوحات الإنفاق. إن التصاعد في الأرقام القياسية ومعدلات التضخم بالسودان هما الأعلى في المناطق الريفية بالمقارنة مع المناطق الحضرية.

رسم بياني رقم 5 : أسعار الجملة الاسمية للحبوب الأساسية بالخرطوم (سبتمبر 2009– سبتمبر 2010)

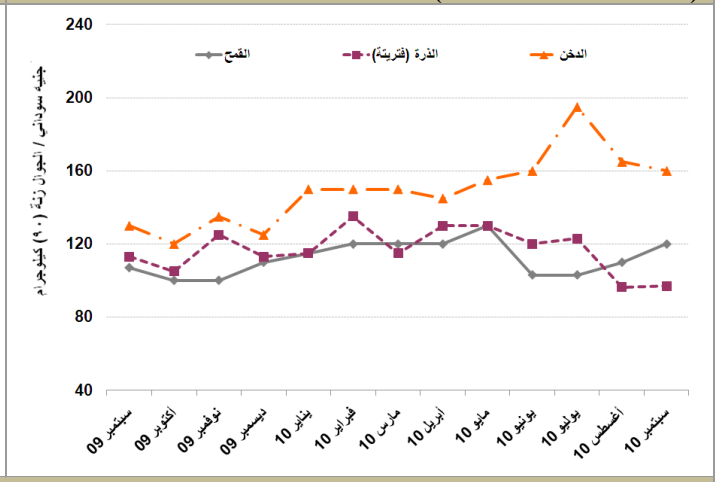

رسم بياني رقم 6 : متوسط أسعار الجملة الحقيقية (سبتمبر 2005 – سبتمبر 2008) والجارية للذرة (فتريته) بالخرطوم (سبتمبر 2009– سبتمبر 2010)

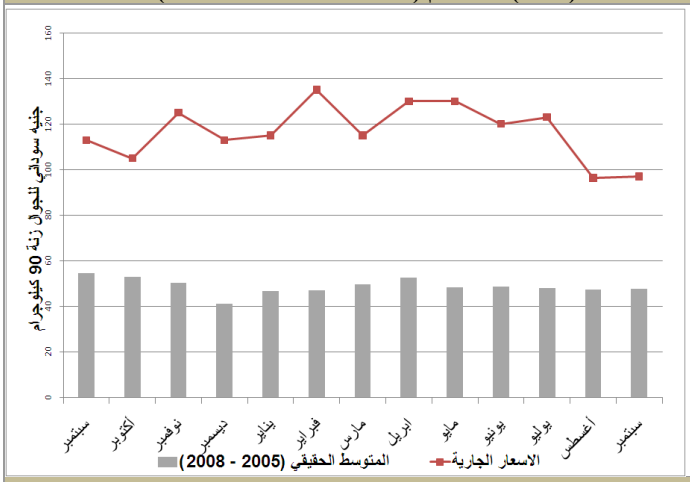

رسم بياني رقم 7 : أسعار الجملة الاسمية للذرة (فتريته) لبعض الأسواق المختارة (سبتمبر 2009– سبتمبر 2010)

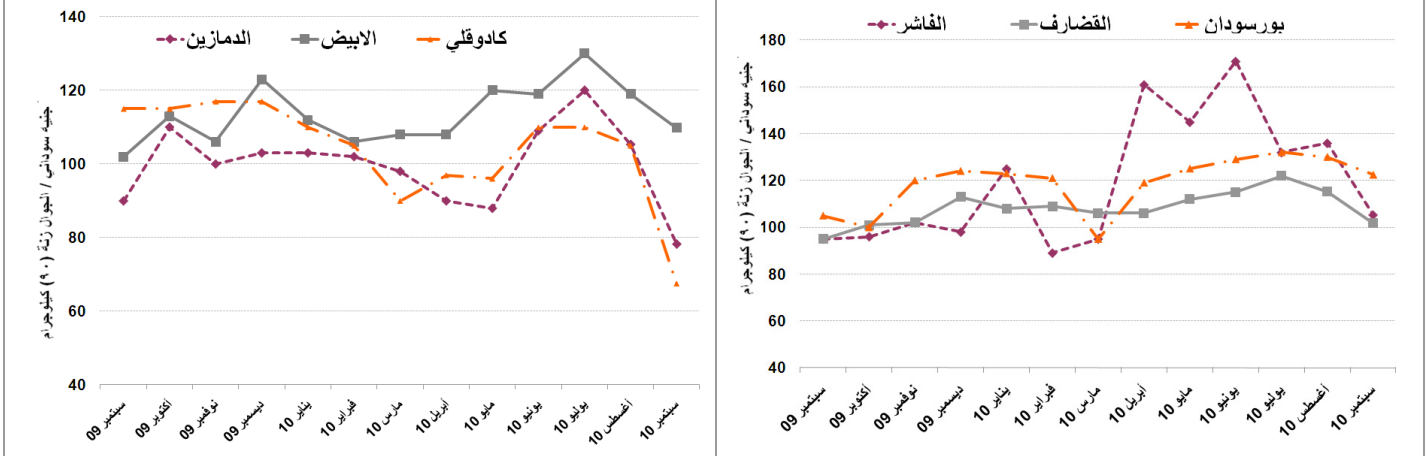

رسم بياني رقم 8 : أسعار الخراف البلدية بسوق السلام للماشية بأم درمان (سبتمبر 2009– سبتمبر 2010)

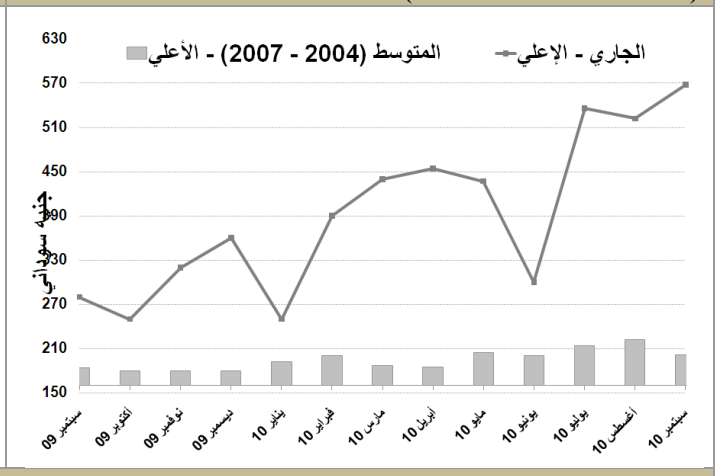

رسم بياني رقم 9 : معدل التبادل التجاري للخراف البلدية و الذرة (فتريتة) بسوق السلام للماشية بأم درمان (سبتمبر 2009– سبتمبر 2010)

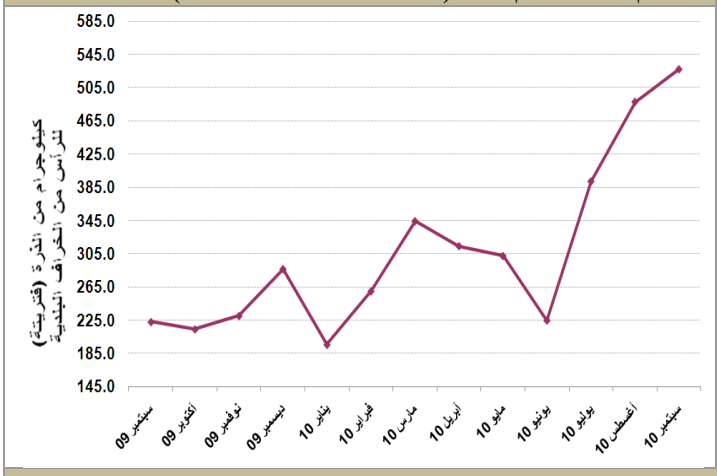

المصدر : بيانات وزارة الزراعة والغابات وشركة خدمات الثروة الحيوانية – الرسوم البيانية لـ سيفسيا- الشمال – (حكومة الوحدة الوطنية).

ملحوظات : 1- دونت الأسعار للحبوب بالجنيه السوداني للجوال زنة 90 كيلو جرام وللرأس من الخراف.

2- واحد جوال = 90 كجم،

3- متوسط فرق السعر بين الأعلى والأدنى للخراف البلدية يساوي 25 جنيه سوداني، سعر الأغنام في المتوسط للرأس زنه 13 كيلو جرام.
متوسط أسعار (2002 – 2007) تم تخفيضها وفقاً لقيم الأرقام القياسية الموازية لها.

4- معدلات التبادل التجاري عبر عنها بكميات الذرة التي تعادل رأساً من الأغنام.

تحليل السوق :

تتابع ارتفاع أسعار الحبوب خلال شهري يوليو وأغسطس و ذلك وفقاً للنمط المعتاد خلال هذه الفترة من كل عام نتيجة إنخفاض المخزونات خلال ذروة موسم الندرة. أما الفترة ما بين سبتمبر ونوفمبر تظهر عادة انخفاضا في أسعار المواد الغذائية الأساسية ، كما يظهر فى توقعات المحاصيل.(الاشكال 5-7). وأظهرت الاسعار الاتجاهات الموسمية العادية في سبتمبر الماضي، كما انخفضت الأسعار أو ظلت مستقرة في معظم الأسواق ومع ذلك فإنها لا تزال أعلى بكثير من متوسطتها للخمسة اعوام والعام الماضي (والتي كانت أيضا عالية جدا).

يعزى الانخفاض الحالى للاسعار إلى التوقعات الجيدة لموسم الحصاد القادم والى طرح المضاربين وكبار تجارالحبوب كميات مقدرة تحسباً لانخفاض الاسعار. ويرجع السبب الرئيس للإنخفاض الحالي إلي أن الأسعارالأسعار العالية خلال الأشهر المنصرمة بالإضافة إلى تحسن الأحوال الجوية شجعت المزارعين على زيادة الاستثمار في المدخلات الزراعية وزيادة المساحة المزروعة هي. ومع ذلك يتوقع أن تتستمر الاسعار في نفس معدلاتها او تميل إلي الإرتفاع كلما أقترب موعد الاستفتاء و يرجع ذلك إلي الميل المتوقع من بعض التجار و المضاربين إلي حجب المزيد من الحبوب مما قد يخلق أيضا إنخفاض مصطنع للعرض و ذيادة للطلب .
وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء فقد واصل معدل التضخم للسلع الغذائية وغير الغذائية فى الانخفاض في سبتمبر 2010. وانخفضت معدلات التضخم في المتوسط من نحو 17 ٪ في يونيو الى نحو 10 ٪ في سبتمبر 2010. وإرتفعت معدلات تضخم أسعار المواد الغذائية مقارنة مع المكونات غير الغذائية التي نتج عنها زيادات في الأسعار النسبية. وقد إتبعت المناطق الحضرية والريفية نفس المعدلات خلال الفترة المرصودة حيث بلغت معدلات التضخم في المناطق الريفية (9.6 ٪) و إن كانت لا تزال أعلى من المعدلات الحضرية (8.9 ٪). (الأشكال 3 و 4).

بالرغم من الانخفاض النسبي لأسعار الذرة في معظم الاسواق خلال شهر سبتمبر إلا انها تعتبر محافظة علي مستوياتها العالية مقارنة بالاسعار العالمية و التي بداءات بدورها ميلاً للإرتفاع مما أدي إلي تقارب الفرق بين السعرين كما يظهر في الشكل رقم 2.

مع الانخفاض الحالي في أسعار الحبوب ، استقرت معدلات التبادل التجاري ولكنها تصب في مصلحة منتجي و مربي الماشية نتيجة إرتفاع أسعار منتجاتهم و التي تتزايد بصورة أسرع من وتيرة إنخفاض اسعار الحبوب.
إن الانخفاض في الوقت الراهن في أسعار المواد الغذائية قد يعطى قليلا من الراحة للمستهلكين حيث انهم عانوا من تصاعد الأسعار منذ عام 2008 . و إن تراجع أسعار المواد الغذائية الأخرى (كما يتضح من معدلات التضخم) ، وانخفاض أسعار الحبوب الحالي تعتبر عوامل مساعدة على تعزيز ثقة المستهلكين في السوق . وهذه المنافع من المرجح أن تخفف من وطئة حالة إنعدام الامن الغذائي للشرائح الفقيرة من المجتمع. وسوف يستفيد تجار المواد الغذائية طالما كان المزارعون قادرون على كسب ما يكفي من الدخل لشراء المدخلات الزراعية بينما تستفيد الحكومة أيضاً بجمع الضرائب على الدخل الناشيء من العمليات الانتاجية و التسويقية المزدهرة.
في حالة زيادة أسعار الحبوب من المستويات الحالية المرتفعة خلال الأشهر المقبلة ،فإن هناك خطر كبير محتمل قد يعمل علي تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي للفقراء. قد يكون هذا تحديا آخر إضافة إلى الضغوط المحتملة التي قد تحدث خلال فترة الاستفتاء المقرر في أوائل العام القادم. ووفقا لمسح معيشة الأسرة في 2009 فان الأسر في السودان يحصولون على معظم غذائهم من المشتريات (80.9 في المئة) ، تليها المصادر الأخرى (9.8 في المئة) ، والتي تشمل المساعدات الغذائية والمدفوعات العينية الخ...
.

على الرغم من التطور الموسمي الإيجابي ، إلا أنه من المتوقع ارتفاع الاسعار بسبب الاستفتاء المزمع قيامه في يناير. وبالتالي ، يجب على الجهات الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة القيام برصد أسعار المنتجات الغذائية بانتظام لمعرفة أي تغيير غير طبيعي في سلوك الاسعار علي وجه السرعة لمساعدة صانعي القرارفى اتخاذ الإجراءات المناسبة. و إن علي هيئة المخزون الاستراتيجي (SRCo) ، البنك الزراعي السوداني ووزارة الزراعة وغيرها من المؤسسات ذات الصلةالتي تلعب دورا في استقرار السوق، بالإضافة إلى ذلك العمل علي تحسين النظام المالي وتوفير الائتمان و القضاء على الأنظمة الممارسات الرسمية او الفردية التى تحد من المنافسة بين تجار الحبوب وفتح الأسواق مع البلدان المجاورة للتغلب على الركود في السوق الناتجة عن محدوديته تعتبر من التدخلات التي تساعد علي تجاوز الضغوط المتوقعة و تنشيط العمل الزراعي ككل.